محاضرات السداسي الثاني لطلبة السنة1/ماستر : مقياس الحوكمة المحلية

2023/2022

المحاضرة الرابعة:الشراكة مابين القطاع العام والقطاع الخاص

التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص عملية ضرورية لتحسين مستوى أداء الموارد البشرية وإنقاذ الاقتصاد الوطني في كل دولة من انهيار المؤسسات المالية وفقدان السيطرة العالمية، وقد ظهر هذا بوضوح في الدول الرأسمالية الغربية التي بادرت إلى شراء أسهم القطاع الخاص وذلك بقصد المحافظة على مناصب العمل وعدم إحالة العمال على البطالة. إن تدخل الدولة في شؤون القطاع الخاص وتوظيف أموال الخزينة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي لإنقاذ المؤسسات المالية وشركات إنتاج السيارات من الإفلاس، يدل على حتمية وجود تعاون وثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأنهما يكملان بعضهما البعض.

تحديات تواجه القطاع العام

الملاحظة الأولى التي ينبغي أن نبديها حول القطاع العام أنه لا يملك توجها واضحا لما ينبغي أن يقوم به في عصر المنافسة والعولمة والشفافية. فالمسئولون في القطاع العام عندهم غموض في الأهداف وعدم وضوح الرؤيا وذلك نظرا لصعوبة التوفيق بين أهداف الكفاءة الاقتصادية والفعالية في العمل، وأهداف تحقيق العدالة الاجتماعية وتقديم الخدمات للمواطنين بأسعار زهيدة. فإذا كان قادة القطاع الخاص يملكون استراتيجيات واضحة تتمثل في تحقيق الربح، والمحافظة على الزبائن عن طريق التنافس وتقديم منتوج جيد يدفع كل زبون ثمنه، فإن القطاع العام الذي تضخمت هياكله وازدادت تكاليف تسييره يعاني من ضعف أدائه وتدهور أوضاع المؤسسات العامة، وهذا ما جعل زبائنه يشتكون إلى القيادات العليا ويتهمونه بالتقصير في أداء واجباته والتباطؤ في الاستجابة لحاجات المواطنين المتزايدة وذلك بالرغم من الامتيازات والصلاحيات التي تقدم إليه من طرف

الدولة التي تغدق عليه الموارد المالية المطلوبة بكل سهولة لتغطية أية تكلفة، ومنحه التسهيلات الضرورية في عمليات الاستيراد والإعفاء من الرسومات على الاستيراد.

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن القول أن الحكومة تسعى إلى تدعيم الخصخصة وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1. في إطار تفرغ مؤسسات الدولة للمهام الرئيسية مثل الدفاع الوطني، العدل، والشؤون الخارجية، يتولى القطاع الخاص إنجاز الأعمال المرتبطة به كمتعاقد كمستثمر، وبالتالي، فهو الذي يتحمل عبء الوظيفة الإنتاجية والاستثمارية بما يملك من مؤهلات بشرية ومادية لا تتوفر في القطاع العام.

2. بما أن القطاع العام يخضع لقوانين رسمية فيها الكثير من التعقيد، فإن القطاع الخاص يستطيع بقراراته الداخلية المرنة أن يتحكم في عناصر الإنتاج. والظروف المحيطة بها، وبذلك يمكن اعتباره دعامة أساسية لتحسين معدلات الإنتاج كما أنه يعتبر وسيلة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسات أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

3. إعفاء الدولة من الإعانات والمساعدات التي تقدمها لبعض السلع والخدمات.

4. اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة من عوائدها ومن الوسائل التكنولوجية المتطورة.

5.خلق الثقة في المستثمر الوطني والاعتماد على القطاع الخاص في استجذاب رؤوس الأموال الموجودة بالخارج واستثمارها داخل الدولة.

عوائق الخصخصة

1. **الافتقار إلى تمويل الخوصصة:** إن القطاع الخاص يجد صعوبة كبيرة في تمويل مشاريعه، ولذلك يلتجئ إلى عملية التسليف والتوجه للبنوك للحصول على قروض مالية بنسب عالية يصعب تسديد فوائدها في الوقت المتفق عليه.
2. **عدم وجود تقنيات حديثة بسبب ارتفاع أسعارها:** والمشكل هنا أن الدول المتقدمة متفوقة تكنولوجيا وتحتكر المعرفة والتقنيات الحديثة، واقتناء هذه التكنولوجيا من طرف القطاع الخاص لا يتم إلا إذا كانت هناك أموال ضخمة، من الصعب توفيرها بسبب أسعارها المرتفعة.
3. **صعوبة المنافسة مع شركات دولية عملاقة:** إن خبرة ومهارات الشركات المتعددة الجنسيات لا يمكن أن تقارن بالمستوى المتواضع لشركات القطاع الخاص. ولهذا فإنه من الصعب أن تزاحم وتنافس مؤسسات القطاع الخاص تلك الشركات المتعددة الجنسيات

4. **ارتفاع كلفة التدريب:** وهذا يعني أن تأهيل الموارد البشرية وتمكينها من اكتساب الخبرة والمهارة الفنية، يعتبر عبئا ثقيلاً على مؤسسات القطاع الخاص، وبالتالي، من الصعب عليه إنجاز المهام المسندة إلى العاملين فيه بطريقة فعالة.

5 البيروقراطية

المشكل في القطاع العام أنه يسير بموجب القوانين العامة التي تسنها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهو الشيء الذي يتطابق مع ما قاله المفكرة الألماني ماكس ويبر (Max Weber) ذات يوم: "إن النظام التقليدي للسلطة هو بدوره نظام محافظ يحرص على الاستمرارية والتمسك بالماضي الذي يضفي عليه الشرعية، وبالتالي، فإن استمرارية السلطة التقليدية أمر مرهون باستمرارية النظام الذي يحرص على عدم التغيير الذي، وإن حدث، فإنه يكون تغييرا تدريجيا (Evolutionary Change)وليس تغيير ثوريا(Revolutionary change) ، وبالتالي، فإن السيطرة التقليدية هي السبب في خلق الذهنية البيروقراطية التقليدية بالمؤسسات العامة

وبأيجاز، فقد ساعدت الذهنية البيروقراطية على تكريس بعض الأمراض البيروقراطية التي انتقلت بدورها من القطاع التابع للدولة إلى القطاع الخاص في نظام اقتصاد السوق المطبق من طرف السلطة في الجزائر. إنه لمن الواضح، أن النخب والعصب والجماعات القوية التي تصنع القرارات أو تؤثر في ذلك بطريقة واضحة، هي ذات عقلية تسليطية، تستغل هذا التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتستثمر فيه على حساب القطاع العام من أجل فرض المزيد من وجودها والاستحواذ على نسب أكبر من الريع البترولي الذي يعتبر هو المحرك للاقتصاد الجزائري.

ان القطاع العام يعتبر في جميع الأحوال هو القائد في مجال التنمية حيث تقوم الدولة من خلاله بتوفير الخدمات الأساسية في مجالي التعليم والصحة وبيع منتوجاته للمواطنين بأسعار زهيدة. إن مرافقه الأساسية في مجال المياه والكهرباء والموانئ والسكك الحديدية وبناء الطرقات، وبناء المدارس والجامعات، والأمن، قد استطاعت أن تلبي معظم الحاجات الضرورية للمواطنين مقابل ثمن بسيط ليس في إمكان القطاع الخاص تقديم خدمة مماثلة بنفس السعر.